سياسة أسبانيا فى المغرب العربى

للأستاذ محمد أحمد بن عبود

ظل الأسبان منذ زمن بعيد ينظرون إلى المغرب العربى — تونس والجزائر ومراكش — على أنه يؤلف مع أسبانيا وحدة جغرافية واقتصادية ولذلك بدأ اهتمامهم بالسيطرة عليه سياسيا قبل أية دولة أخرى ، ويتمثل ذلك فى محاولتهم النزول إلى تونس والجزائر ومراكش فى فترات مختلفة من التاريخ بعد سقوط الأندلس مباشرة .

ولقد بذلت أسبانيا أثناء القرن التاسع عشر جهوداً يائسة للاستيلاء بمفردها على مراكش ، ولكن فرنسا استطاعت أن تتغلب عليها بحكم احتلالها للجزائر . وتم الاتفاق بين الدولتين أولا على اقتسام البلاد بشكل يكاد يكون مناصفة . ولكن فرنسا فى آخر لحظة لم تسمح لها إلا بالاستيلاء على منطقة صغيرة فى الشمال مساحتها ٢٠ ألف كيلو مربع بينما تقارب مساحة البلاد ٦٠٠ ألف كيلو مربع .

فلما خضعت هذه المنطقة الصغيرة لنفوذ الأسبان بدأوا يحققون فيها هذه الفكرة واتخذوها فى نفس الوقت مركز ارتكاز يتحينون منها الفرص لتحقيق الوحدة السياسية مع المغرب العربى تحت سيطرتهم .

وتسير السياسة الإسبانية فى المنطقة التى تخضع للنفوذ الإسبانى شمال مراكش وفق خطة مرسومة وضعت منذ بضعة قرون ، وتتجه هذه السياسة إلى أهداف واضحة محددة ، وقد اجتازت هذه السياسة عدة مراحل ، وتلون تنفيذها بحسب الظروف والأحوال المتغيرة ، ولكن الأهداف والمبادىء الرئيسية لهذه السياسة لم تتأثر بالأحداث السياسية الداخلية فى إسبانيا ولا بالتطورات الكبيرة والانقلابات فى السياسة الدولية .

وقد اعتمدت إسبانيا على عدة عناصر قوية للقيام بتنفيذ خطتها المحكمة وزودتها بكل ما يلزمها من وسائل مادية ومعنوية ، ونستطيع بواسطة تحديد هذه العناصر وتحليل وسائلها وعرض أعمالها أن نصل بسهولة إلى لمس تلك الأهداف التى ظلت إسبانيا تسعى إلى تحقيقها ولا تزال تعمل بمختلف الوسائل للوصول إليها .

وقد كانت الكنيسة والامتيازات الاجنبية والجيش ثم الإدارة الأدوات الفعالة فى تنفيذ سياسة إسبانيا فى المغرب ، ولذلك نرى من المهم عرض الدور الذى لعبه كل منها فى هذا السبيل ، وبذلك نستطيع أن نتصور حقيقة السياسة التى تسير عليها إسبانيا فى شمال مراكش ، وندرك أهدافها بالنسبة للمغرب العربى كله . ويتضح من التطور التاريخى للعناصر المذكورة أن الكنيسة كانت أول من اضطلع بتلك المهمة ، ثم أضيف إليها عنصر الامتيازات الأجنبية ، ولما دخلت إسبانيا إلى شمال مراكش تضافرت جهود الجيش والإدارة مع الكنيسة على تحقيق غاية إسبانيا من تلك السياسة .

ويرجع تاريخ قيام الكنيسة الإسبانية بمهمتها فى المغرب العربى إلى أوائل القرن الثالث عشر الميلادى ، وقد وقع الاختيار على جماعة الفرانسيسكان لما تمتاز به هذه الطائفة من الصبر ، وتحمل الآلام والمشاق ، بوحى من مبدئها الذى يقوم على الزهد والتقشف ، وكانت هذه الصفات لازمة لمن يريد أن يقوم بمهمة خطيرة فى ذلك الوقت ، داخل (أراضى الأعداء) وبناء على ذلك دعا القسيس سان فرانسيسكو دى آسيس مؤسس المذهب إلى مؤتمر عقد فى جبال البرانس فى أواخر القرن الثالث عشر الميلادى ، وحضره ٥٠٠٠ راهب ، وتقرر فيه وجوب القيام بمهمة تعليم (قانون الإنجيل للشعوب الكافرة) وحدد المؤتمر أهم منطقة لتلك الشعوب بالأراضى التى كان العرب يحتلونها يومئذ فى الأندلس ، وشمال أفريقيا . ولم تكن ظروف ذلك الوقت تسمح بإرسال بعثة كبيرة العدد ، ولذلك قرر المؤتمر الاكتفاء بإرسال بعثة مكونة من ستة من الفرانسيسكان . وقصدت البعثة فى بادئ الأمر أشبيلية وبدأت تقوم بمهمة التبشير فيها جهاراً ، حتى اضطر الحاكم العربى للمدينة إلى إبعاد أفرادها ، فهاجروا إلى مراكش فى نفس السنة ، وأقاموا فى العاصمة ، حيث جعلوا يقومون بمهمتهم علناً فى إنقاذ الأرواح ، وتعليم قانون الإنجيل (للشعوب الكافرة) كما كانوا يقولون ، فبلغ ذلك السلطان أبا يعقوب المستنصر بالله فطردهم من العاصمة ، فذهبوا إلى مدينة سبتة وبعد الإقامة فيها سنة واحدة رجعوا إلى العاصمة ، وأعادوا الكرة للقيام بمهمتهم ، فألقت الحكومة المراكشية القبض عليهم وأعدمتهم سنة ١٢١٢ ، وكان سبب الإعدام هو تجاوزهم حد اعتقادهم بدينهم والتعبد به وفق ما تسمح به المبادئ الإسلامية إلى محاولة التبشير به جهاراً والقيام بالدعاية لدولتهم . وقد رجعت الحكومة المراكشية فى سنة ١٢٢٥ ، وأذنت لطائفة أخرى من الرهبان بتأسيس خمسة معابد ليقيموا داخلها طقوسهم الدينية . وفى القرن الخامس عشر أنشأ جماعة الفرانسيسكان فروعاً أخرى فى طنجة والمرائش .

وكانت هذه الجماعة قد زارت ملك البرتغال الفونسو الثانى قبل أن تذهب إلى إشبيلية ثم إلى مراكش فى أوائل القرن الثالث عشر ، فرحب بأعضائها وأكرمهم وأمدهم بالمال للاستعانة به على أداء مهمتهم فى الأندلس وشمال أفريقيا . فلما بدأت الجيوش البرتغالية تحتل شواطئ مراكش بعد ذلك ، كانت جماعة الفرانسيسكان بمثابة ما يعرف اليوم باسم الطابور الخامس، كما قاموا بمثل هذا الدور أيام الحرب المراكشية الأسبانية سنة ١٨٥٩ ، وكان الاحتلال البرتغالى للمدن المراكشية على شاطئ البحرين الأبيض والأطلسى يفسح أمامهم المجال لإنشاء الكنائس والمؤسسات ، والقيام بمهمتهم فى نشر عقيدتهم . وظل نشاطهم مرتبطا بالجيش البرتغالى يضيق ويتسع بحسب تقدمه وتقهقره ، ثم انقرضت حركتهم بانقراض الاحتلال البرتغالى حتى انحصرت فى مدينة سبتة ، ثم عادت إلى الظهور فى القرن السابع عشر فى صورة جديدة حيث أن الحكومة الأسبانية بدأت ترسل منهم سفراءها إلى مراكش للمفاوضة فى شئون الأسرى ، إلى أن سمح لهم السلطان مولاى اسماعيل باعادة مؤسساتهم فى تطوان وسلا والرباط . وفى القرن الثامن عشر أعطيت لهم بعض الحقوق المتعلقة بالإقامة ومباشرة العبادة . فى هذا الوقت جاء القسيس برتلومى خيروس سفيراً لأسبانيا فى مراكش ، فساعدتهم هذه الصفة الرسمية على تقوية نشاطهم ، وقد وقفت حركتهم تماما فى سنة ١٧٩٠ بمناسبة قيام الحرب بين مراكش وأسبانيا ، فلما انتهت بعد أربع سنوات عادوا إلى نشاطهم . وفى سنة ١٨١٦ أصدر السلطان مولاى سليمان العفو عن جميع الأسرى المعتقلين وأطلق سراحهم ، فقامت جماعة الفرانسيسكان بتنظيم شئونهم فى مراكش ، وقد عين فيها عدة قناصل لأسبانيا من الرهبان ، منهم مرتين دى أروساريو قنصلها فى طنجة ، وسمح لهم بإنشاء بعض الملاجئ الخيرية والمعاهد الدراسية فى بعض المدن الساحلية .

وعند ما فرضت الحماية على مراكش ، وقسمت إلى منطقة تحت الحماية الفرنسية ومنطقة النفوذ الأسبانى ، ومنطقة طنجة ، تلونت حركة الفرانسيسكان مع هذا الظرف وانقسمت إلى قسمين مستقلين ؛ اتخذ الأول مركزه فى الرباط واختص بمنطقة الحماية الفرنسية ، واتخذ الثانى مركزه فى طنجة واختص بمنطقة طنجة ومنطقة النفوذ الأسبانى . ويدل هذا التقسيم دلالة واضحة على أن مهمة جماعة الفرانسيسكان كانت سياسية أكثر منها دينية . فبينما بقى نشاط مركز الرباط يتابع أعماله فى دائرته السابقة نرى مركز طنجة قد نسق عمله مع السلطات الأسبانية فى المنطقة الخليفية فوسع نطاق أعماله ، وأنشأ فروعا فى جميع المدن والقرى وصار يشرف على كثير من الشئون الاجتماعية والإدارية مثل التعليم والطبع والنشر وعرض

الأفلام وإقامة المستشفيات ، وقد أمدته السلطات الأسبانية بنفوذ سياسى وعينت له مخصصات كبيرة من الميزانية المراكشية .

وقد كان نفوذ جماعة الفرانسيسكان وسيطرتهم على الشؤون الثقافية سببا فى تدهور التعليم بمنطقة مراكش الشمالية لأن مذهبهم — كما يقول الأب خوس لبيس — يقوم على تغليب الروح على الفكر ولذلك استحبوا الزهد على التعليم كما استحبوه على متاع الدنيا كلها .

وهكذا نستطيع بواسطة هـذا العرض الموجز أن نتبين أهم الأهداف التى ترمى السياسة الأسبانية إلى تحقيقها فى المغرب العربى معتمدة على جهود الكنيسة فى أن تستغل جماعة الفرانسيسكان لاستعمار البلاد روحيا كما تعتمد على الجيش فى الاستعمار المادى .

* * *

كانت الامتيازات التى يتمتع بها الأسبان فى مراكش من أهم الوسائل التى استغلتها أسبانيا للسيطرة على المغرب ، ويرجع أساسها إلى المعاهدة التى أبرمت بين مراكش وأسبانيا فى مدينة مكناس سنة ١٧٩٩ ، ثم اتسع نطاقها فى معاهدة الصلح على أثر انهزام الجيش المراكشى فى موقعة تطوان سنة ١٨٦٠ ، وقد ساعد ضعف مركز الدولة المراكشية فى القرن التاسع عشر أسبانيا على التوسع فى التفسيرات وتحميل تلك النصوص ما لا تحتمل ، وبقدر ما كان يزداد ضعف مركز الدولة المراكشية كان يتسع نطاق تلك الامتيازات من غير اعتماد على اتفاق دولى أو تشريع مغربى ، وقد حاولت الحكومة المراكشية باحتجاجاتها أن تحد من طغيان هذه الامتيازات ولكن ظروفها لم تساعدها على ذلك .

وكانت الامتيازات تنقسم إلى عامة وخاصة ، وتتلخص العامة منها فى النقط الآتية :

١ — حق الإقامة والتنقل :

لما بدأت أسبانيا تعقد معاهدات الأمن والتجارة مع مراكش سار رعاياها من المستأمنين ، وأعطى لهم حق الإقامة والتنقل ، وصار دخولهم إلى مراكش والتنقل والإقامة فيها لا يحتاج إلى إذن خاص .

٢ — حرمة المساكن :

نص فى المعاهدة المبرمة بين أسبانيا ومراكش سنة ١٨٦٣ على أن (مساكن الأسبان ومتاجرهم موقرة ، ولا تفتش إلا بإذن القنصل الأسبانى فى مراكش) .

٣ — حق العبادة :

كذلك سجل فى تلك المعاهدة حق حرية العبادة للجالية الأسبانية ، ولكنهم أساءوا استعمال هذا الحق وجعلوا يبشرون بدينهم فى مراكش كما لو كانت هذه البلاد مجموعة من القبائل المتوحشة لا دين لها .

٤ — حق التجارة :

أعطى هذا الحق للرعايا الأسبان فى المعاهدات السابقة ولكنهم استغلوه فى خلق حماية السماسرة الذين استغلوهم فى التجارة والسياسة معا .

تلك هى الامتيازات العامة التى استغلتها أسبانيا للسيطرة على المغرب ، وانتهت آخر الأمر بأن صارت قيداً خطيرا على سيادة هذه البلاد قبل فرض الحماية . أما بعد ذلك فقد صارت القاعدة العامة هى أن يتمتع الأسبان فى مراكش بجميع الحقوق العامة التى يتمتعون بها داخل أسبانيا ، كحرية النشر والاجتماعات العامة وتأسيس الجمعيات ، وهذه الحقوق مضمونة لهم بتشريعات خاصة ، فإذا وردت قيود على بعضها فعلى سبيل الاستثناء ، أما بالنسبة للمراكشيين فإن القاعدة هى منعهم من تلك الحقوق ، وإذا سمح لهم بالتمتع ببعضها فعلى سبيل الاستثناء .

وتتلخص الامتيازات الخاصة فى النقط الآتية :

١ — الامتياز القضائى :

نص فى معاهدة سنة ١٨٦٣ على (أن الحكم فى المنازعات بين الأسبان أو الأجانب والأسبان يكون من اختصاص القنصل الأسبانى ، أما المنازعات بين الأسبان والمراكشيين فالمدعى يتبع المدعى عليه) . وكان القنصل الأسبانى زيادة على ذلك يختص بتحديد الحالة المدنية لرعاياه ، ويشرف على الشئون الدينية ويختص بإبعاد وإلقاء القبض على الفارين من الجندية من أسبانيا ، وكان يتدخل فى تقدير الضريبة المقررة على الرعايا الأسبان وجبايتها . وبعد ما خضعت المنطقة الخليفية للنفوذ الأسبانى أنشئت بها محكمة أسبانية على أساس هذه الامتيازات ، وقد طغى اختصاصها اليوم على جهات القضاء المراكشى .

٢ — الامتياز المالى :

كان الأسبان كغيرهم من الأجانب لا يدفعون الضرائب العقارية حيث لم يكن يباح لهم تملكها فى مراكش ، إلى أن أعطى لهم هذا الحق فى معاهدة مدريد سنة ١٨٨٠ ، وقد حاولت الحكومة المراكشية أن تفرض عليهم نفس الضرائب التى كانت مفروضة على المراكشيين فى سنة ١٩٠٢ ، ولكنها لم تستطع بسبب ضعف مركزها فى ذلك الوقت وقد استغلت إسبانيا هذا الامتياز ، بعد أن فرضت نفوذها على المنطقة الخليفية ، وذلك بإرهاق كاهل المراكشيين بالضرائب وإعفاء الإسبان منها .

٣ — حق التملك العقارى :

أحرز الأسبان هذا الحق بمقتضى معاهدة مدريد كما ذكرنا . وقد استغلت إسبانيا هذا الامتياز بعد دخولها إلى المنطقة الخليفية بشكل واسع النطاق ، واتخذت منه أساساً لنزع ملكية الأراضى من يد المراكشيين وتمليكها للإسبانيين الذين هاجروا لهذه الغاية .

* * *

سكان المنطقة الخليفية لا يتجاوز عددهم مليونا واحدا ، ومساحة المنطقة كلها ٢٠ ألف كيلو متر ، ومع ذلك يوجد فيها جيش إسبانى قوامه ٨٠ ألفاً من الرجال ، ولذلك ليس من المعقول أن تكون مهمة هذا الجيش مجرد القيام بالمحافظة على الأمن ، بل لابد أن تكون له مهمة أخرى أكثر خطورة من ذلك ، وسنعرض هنا بعض التقسيمات وتوزيع الاختصاصات والمهمات التى يقوم بها جانب من هذا الجيش فى المنطقة الخليفية ، لعل ذلك يكشف لنا عن مهمته الحقيقية .

تحكم المنطقة الخليفية حكما عسكريا والوظائف المدنية تابعة أو مساعدة للجيش ، ويعد المقيم العام الإسبانى فى تطوان الرئيس الأعلى للجيش والحاكم العسكرى ، وتتفرع عن المقيمية شبكة من التقسيمات تسيطر سيطرة تامة على مختلف المرافق الإدارية ، وسنتحدث عن الإدارة فيما بعد ، ونقصر الحديث هنا على النواحى التى تكشف لنا عن الأهداف السياسية التى أعد هذا الجيش لتحقيقها .

يوجد فى الجيش الأسبانى بالمنطقة الخليفية قسم كبير مهمته الأعمال التى يقوم بها لبس السياسى عادة ، وتدخل تحت هذا القسم عدة مكاتب يشرف الأول منها على شؤون

الهجرة الإسبانية إلى مراكش ، وجوازات السفر والدعاية ، ويقوم الثانى بمهمة الاستعلامات ومقاومة الشيوعية والماسونية والحركة الوطنية المراكشية ، ويختص المكتب الثالث بشئون الأجانب ويتبعه قسم البوليس الحربى السرى المتنقل ، ويشتمل المكتب الرابع على قوة مسلحة مهمتها الفتك بالأفراد والهيئات التى يقرر مكتب الاستعلامات وجوب التخلص منها ، وقسم الاستعلامات فى هذا الجيش هو أخطر أقسامه ، وقد نظمه الأسبان بمساعدة الخبراء الألمان الذين التجأوا إلى إسبانيا بعد الحرب الماضية ، ويتصل بالمقيم عن طريق أركان الحرب ، وهناك مراكز فى جميع مدن المنطقة تحتوى على جميع تلك الفروع ، لتكون على اتصال دائم بعضها ببعض ، وتمتد دائرة القسم ونشاطه خارج المنطقة الخليفية ، فهو يتتبع نشاط الحركة الوطنية فى أقطار المغرب العربى بصفة عامة ، ويهتم بالحركة الوطنية المراكشية فى المنطقة التى تخضع للحماية الفرنسية ، كما يتتبع السياسة فى بلدان الشرق العربى ، وعلى الخصوص النشاط الذى يقوم به المغاربة فيها .

يتضح من كل ذلك أن مهمة هذا الجيش لا تقف عند حدود المنطقة الخليفية ، بل تتعدى ذلك من غير شك ، وإذا انتبهنا إلى انتقال القوات الكبيرة من هذا الجيش إلى داخل إسبانيا كلما حدث اضطراب فيها أدركنا أن مهمته حماية نظام فرانكو الفاشيستى ، وإذا تذكرنا انقضاضه على منطقة طنجة لاحتلالها سنة ١٩٤٠ فى نفس اليوم الذى سقطت فيه باريس أدركنا أيضاً أن من مهمة هذا الجيش تحين الفرص لاحتلال أقطار المغرب العربى ، وإخضاعها للاستعمار الإسبانى .

* * *

وجود إسبانيا فى المنطقة الخليفية لا يعتمد على اتفاق مباشر بين إسبانيا ومراكش ، وإنما يعتمد على اتفاقية سرية أبرمت بين فرنسا وإسبانيا فى سنة ١٩٠٤ ، ثم معاهدة أبرمت بينهما فى سنة ١٩١٣ ، وقد نص فى المادة الأولى منها أن (إسبانيا ستساعد الحكومة المراكشية على إدخال إصلاحات ضرورية فى الإدارة والاقتصاد والمالية والتشريع والعسكرية وغيرها) ومعنى النص واضح فى أن مهمة إسبانيا ستقتصر على المساعدة ، وأن إدارة البلاد ستبقى فى يد الحكومة المراكشية ، ولكن الذى حصل يخالف ذلك تماماً فى السياسة التى سارت عليها إسبانيا فى المنطقة الخليفية رامية إلى هدفين ، وهو أن تصبح إدارة هذه البلاد تحت سيطرة الأسبان ، وأن يباشر العمل فيها موظفون اسبانيون ، وأن تسير على نفس المنهج الذى تسير عليه الإدارة داخل إسبانيا ، والوصول من كل ذلك إلى حكم هذه البلاد حكما مباشرا ، وقد تركت

السلطات الإسبانية الحكومة المراكشية جانبا كأداة عاطلة ، واستحوذت على عناصر السيادة ، ويكفى أن نذكر أن الإدارة الإسبانية تكلف الميزانية المراكشية عشرة أمثال ما تكلفه الحكومة المراكشية كلها .

وتتركز السلطة فى يد المقيم العام الإسبانى تساعده « النيابات » التى هى بمثابة وزارات ، كما ينوب عنه فى مباشرة السلطة التنفيذية مراقبون فى جميع المدن والقبائل .

وقد صدر مرسوم من إسبانيا فى ١٢ يوليو سنة ١٩٢٤ بشأن تنظيم اختصاصات المقيم العام الإسبانى فى المنطقة الخليفية ، تركزت بمقتضاه مباشرة السيادة الخارجية والداخلية للمنطقة الخليفية فى يد المقيم العام الإسبانى ، فجاء فيه أنه يختص بتمثيل إسبانيا فى مراكش ، وهو وحده الوسيط فى الاتصال بين الحكومة المراكشية فى المنطقة والدول الأجنبية ، وهو الذى يشرف على تحضير ميزانية المنطقة ، وعلى تنفيذها ، والمصادقة على ما يصدره سمو الخليفة من مراسيم ، وما يصدره رئيس الحكومة المراكشية من قرارات ، يضاف إلى ذلك حقه فى إصدار قرارات فى كل ما يتعلق بشئون الجالية الأسبانية ، وهو المرجع فيما يتعلق بالسياسة الداخلية العليا وبخاصة شئون الموظفين . وفى ٨ نوفمبر سنة ١٩٤١ صدر مرسوم آخر من إسبانيا أعيد بمقتضاه تنظيم اختصاص المقيم العام ، فأضيف إلى الاختصاصات السابقة اعتباره ممثلا لأسبانيا فى جميع مستعمراتها فى إفريقية ، كما نظم العلاقات بين المقيمية فى تطوان والحكومة الإسبانية فى مدريد ، وهذه الخطوة تدل دلالة واضحة على ما ترمى إليه السياسة الإسبانية من إلحاق هذه المنطقة بالمستعمرات ، ثم ضمها إلى إسبانيا فى النهاية ، وطريقة سياسة الحكم المباشر التى سارت عليها السياسة الإسبانية فى المنطقة الخليفية تؤكد ذلك كل التأكيد .

وتساعد المقيم العام خمس نيابات ؛ وهى نيابة الشئون الوطنية والثقافة والأشغال والاقتصاد والمالية .

وتختص نيابة الشؤون الوطنية بأعمال وزارة الداخلية ومراقبة الحكام المغاربة ، ولها فى كل قبيلة ومدينة مراقب بيده السلطة الفعلية وبجانبه حاكم مغربى كتابع له ، وتشرف هذه النيابة على البلديات والعدلية الإسلامية والأوقاف وأملاك الحكومة المغربية وشؤون الموظفين المراكشيين ، وبها قسم للاستعلامات يحتوى على جيش من الجواسيس يقومون بمراقبة كل فرد وكل عائلة فى المنطقة ، وقلما نجا أحد من أذاهم ، ولا حصر لمآسى الإجرامية والأخلاقية التى سببوها للبلاد ، ولعل هذه هى المهمة الرئيسية لتلك النيابة .

وتشرف نيابة الأشغال على الناحية العمرانية والزراعية ، ولا دخل لأى موظف مراكشى فى هذه الشئون ، وتسير السياسة فى هذه الشئون بتوجيهها لصالح الجالية الإسبانية فى مراكش .

وتقوم نيابة المالية بالإشراف على ميزانية المنطقة الخليفية ، فتعمل على تحضيرها وعلى تنفيذها وعلى جباية الضرائب مساعدة للمقيم العام ، ولا دخل للحكومة المراكشية فى المسائل المالية حتى بصفة استشارية .

ونيابة الاقتصاد تهيمن على كل ما يتعلق بالإنتاج والتوزيع ، وتتبع سياسة الاقتصاد الموجه ، وبذلك استطاعت أن تهيئ الفرص للاسبانيين للحصول على ثروات واسعة على حساب إفقار المراكشيين ، وبالرغم من تزايد عدد الأسبان فى مراكش بالهجرة المستمرة لا تجد عاطلا منهم عن العمل ومن يشتكى من نزول مستوى حياته ، بينما يجد المراكشيون سبل العيش مقفلة فى وجوههم وقد مات مائة ألف من المراكشيين سنة ١٩٤٣ — ١٩٤٤ بسبب المجاعة فى منطقة الريف .

أما نيابة الثقافة والتعليم فهى المستحوذة على جميع شئون الفكر والثقافة والتعليم للمراكشيين والأسبان ، والسياسة التى تسير عليها هى تقوية الثقافة الأسبانية ومقاومة الثقافة العربية ، وتجد ازدياداً مطرداً فى عدد المدارس والمعلمين والتلامذة الأسبان فى الاحصاءات التى تذيعها كل سنة نيابة الثقافة ، بينما تجد عكس ذلك فيما يخص التعليم العربى وللدلالة على هذه السياسة ننقل هنا فقرة من مذكرة رسمية قدمها الأستاذ محمد داود مدير المعارف المراكشى إلى نائب الثقافة فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٦ وهذا نصها حرفياً :

(لا تتمتع إدارة المعارف المغربية فى وضعيتها الحاضرة بأية سلطة حقيقية فى التعليم المغربى ومهمتها محصورة فى تقديم المطالب والاقتراحات إلى « نيابة التربية والثقافة » والإجابة على المكاتبات أو الأسئلة التى تصلها منها ، ولنيابة التربية والثقافة مطلق الحرية فى أن تقبل أو ترفض من مطالب الإدارة المغربية ما تشاء ، وأن تضع من القوانين والأنظمة والميزانيات للتعليم المغربى ما تريد ، دون رجوع إلى الإدارة المغربية ، وبما أن نيابة التربية والثقافة هيئة أسبانية يتولى أمورها موظفون أسبانيون مهما تكن مكانتهم الإدارية والثقافية فهم أجانب عن التعليم المغربى ، وليس لهم من الاطلاع على مشاكله والشعور بحاجاته والغيرة عليه ما للمغاربة ، وليس لهم بطبيعة الحال من الاهتمام بالتعليم المغربى بقدر ما لهم من الاهتمام بالتعليم الأسبانى ، فقد وجهت نيابة الثقافة اهتمامها الأكبر إلى التعليم الأسبانى ، وأصبح التعليم المغربى نوعاً ثانوياً على هامش التعليم الأسبانى ، وهذه الوضعية الإدارية هى التى جعلت التعليم المغربى يصل إلى الحالة التى وصل إليها من الضعف والإهمال) .

ثم استمرت المذكرة فى تحليل السياسة التى تسير عليها النيابة فى محاربة الثقافة العربية والتقاليد الإسلامية فى مراكش ، مستدلة على ذلك بالإحصاءات والوقائع الرسمية .

تلك هى الأهداف التى ترمى إليها السياسة الإسبانية فى المغرب العربى وبعض الوسائل التى تعتمد عليها ، ويحسن بنا قبل أن نختم هذا الفصل أن نشير إلى أن سياسة التملق للعرب لم تكن مطلقا من الوسائل التى اصطنعتها إسبانيا داخل المغرب .

ومن الغريب أن الأسبان يميلون إلى اصطناع هذه السياسة فى بلدان الشرق العربى لاستغلال ما يدعى بعلاقات تاريخية ، وذلك لغرضين . أولها استعطاف دول الجامعة العربية للاستفادة من مركزها فى العالم الدولى ، وعلى الخصوص فى هذه الظروف التى توجد فيها إسبانيا فى شبه عزلة دولية ، وثانيهما صرف نظر دول الجامعة العربية عن السياسة الاستعمارية التى تسير عليها إسبانيا فى المغرب العربى .

« محمد بن عبود »